

نماذج وسمات النظم الضريبية في الدول النامية والمتقدمة

عبد الهادي مختار

المالب دكتوراه بجامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان

د: سماحي أحمد

استاذ بجامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان

ملخص: إن النظم الضريبية تنشأ في ظل بيئات اقتصادية واجتماعية وسياسية متباينة، لذا فإنه من المتوقع أن تؤثر تلك البيئات في تلك النظم وأن تتأثر بها في نفس الوقت، كما أن نماذج وسمات النظام الضريبي تختلف وفقاً لتباين هذه النظم وبذلك فالنظام الضريبي يعكس الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يطبق في إطارها، بإعتبار أن هذا النظام يمثل واحداً من بين الأنظمة المتنوعة التي تشكل معه النظام الإقتصادي للدولة. وعليه فإن اختيار النظام الضريبي الأنسب لتطبيق السياسة الضريبية يتوقف على جملة من المحددات والمتغيرات، لذا سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية التطرق لأهم نماذج وسمات النظم الضريبية في الدول النامية والمتقدمة كلمات مفتاحية: نظم ضريبية، نظام إقتصادي رأسمالي، سياسة ضريبية

Summary: Tax systems arise in the light of the socio-economic environment and policy mix, it is expected that these environments affect systems that are affected at the same time as the patterns and characteristics of the tax system varies changes in these systems and the tax system Booze reflects the economic, political and social factors that applied under which, given that this system represents one of the different systems that make up its economic system of the state. Consequently, the tax system to choose the most suitable for the application of fiscal policy depends on a number of parameters and variables, so we will try through this most important document attributes Namazj and tax systems in developing countries and developed to meet.

Keywords: Tax systems, capitalist economic system, tax policy

مقدمة: أصبحت السياسة الضريبية بما فيها النظام الضريبي أداة من أدوات السياسة الاقتصادية والمالية والتي من خلالها يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية، تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بما يسمح بتحقيق العدالة الاجتماعية. ففي عالم اليوم، نجد أن 25% فقط من سكان العالم يسيطرون على 80% من الثروة العالمية، في حين لا يحصل 75% من سكان العالم إلا على 20% من هذه الثروة. الأمر الذي أدى إلى وجود فوارق اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة

فالنظم الضريبية في عصرنا الحالي تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، فهي نظام لتوزيع الدخل والثروات وتحقيق التضامن الاجتماعي وحماية الفئات المحرومة. وهذا ما يبين الدور الأساسي للنظم الضريبية ومكانتها المهمة في النظام الاقتصادي.

ومما سبق سنحاول الإجابة عن الإشكالية التالية: ما هي السمات التي يجب أن تتوفر في أنظمتنا الضريبية حتى تحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؟

سنحاول في هذه الدراسة، الإجابة على التساؤل المطروح باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، من أجل وصف النظم الضريبية وكذا نماذجها والسمات التي يجب أن تتصف بها وتوضيح إطارها العام ومن ثم توضيح أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وذلك بمحاولة الإجابة عن الفرضيات التالية:

* النظم الضريبية تتأثر بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة

* تختلف النظم الضريبية باختلاف النظم الاقتصادية المطبقة.

* مكونات النظم الضريبية في الدول النامية تختلف عن مكونات مثلثاتها في الدول المتقدمة.

أهداف الدراسة: إن الهدف من الدراسة هو الإحاطة بالمشكلة المطروحة، فعمل هذا البحث على إزالة الغموض عن مفهوم النظام الضريبي وكذا سمات النظم الاقتصادية في الدول النامية والمتقدمة؛ وتبسيط الضوء على أهم سمات النظم الضريبية في كل منهما.

أهمية الدراسة: إن أهمية هذا البحث تكمن في المكانة التي أصبح يحتلها النظام الضريبي في اقتصاد أي بلد فيعده الركيزة الأساسية في تمويل مشاريعه، فبفعالية أدواته يتطور الاقتصاد، لهذا أردنا دراسة نماذج وسمات النظم الضريبية ودورها في اقتصادات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، لأنها تساعد في إعادة توزيع الدخل الوطني بما يحقق العدالة الاجتماعية وتساهم في دفع عجلة التنمية.

أولاً: مفهوم النظم الضريبي: إن النظم الضريبية تتركز على مجموعة من العناصر والدعائم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، لذا فهي في تغير وتطور مستمر وفقاً للأوضاع والظروف المحيطة بها، ونظراً لذلك فإن الأنظمة الضريبية تختلف من دولة لأخرى ومن مجتمع لآخر، فالنظام الضريبي في الدول المتقدمة يختلف عما هو عليه في الدول السائرة في طريق النمو ومعنى آخر فإن النظام الضريبي الذي يصلح لتحقيق أهداف محددة في دولة معينة قد لا يصلح لتحقيق هذه الأهداف في دولة أخرى.

1-المفهوم الضيق للنظام الضريبي: يعرف على أنه مجموعة من القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحله المتتالية من التشريع إلى الربط والتحصيل⁽¹⁾

2-المفهوم الواسع للنظام الضريبي: ويعرف على أنه مجموعة العناصر الاقتصادية والفنية والتي يؤدي تراكمها إلى كيان ضريبي معين، ذلك الكيان الذي يمثل الواجهة للنظام والذي تختلف ملامحه من مجتمع متقدم اقتصادياً عنه في مجتمع متخلف⁽²⁾.

كما أن النظام الضريبي ، ماهو إلا ترجمة عملية للسياسة الضريبية، فهو يمثل أحد أساليب تحقيق أهدافها⁽³⁾. وعليه فإنه يمكن ترجمة السياسة الضريبية الواحدة إلى أكثر من نظام ضريبي وهو ما يؤدي إلى تباين في الأنظمة الضريبية بين الدول مع بعضها البعض في فترة معينة وقد تجد تبايناً في الأنظمة الضريبية لنفس الدولة من مرحلة إلى أخرى.

نماذج وسمات النظم الضريبية واقتصاديات الدول النامية والمتقدمة: مع تطور المجتمعات وتحول الأنظمة الاقتصادية إلا أن أهدافها تتشابه فيما يتعلق بالتنمية، كما أن هذه المجتمعات ليست على درجة واحدة من التقدم والرقى لذا يمكن أن نميزها إلى نوعين من المجتمعات هما مجتمعات متقدمة ومجتمعات أخرى نامية، ولكل منهما مشاكلها الخاصة وبالرغم من أن لهما أهداف متشابهة إلا أن درجة تفضيل هذه الأهداف تختلف من مجتمع إلى آخر حسب الأولويات، وهو ما يوحى بالضرورة إلى اختلاف السياسة الضريبية المنتهجة في كل منهما، وهو ما يستدعي أن يكون لكل منهما نظام ضريبي خاص به يعمل على إيجاد الحلول للمشاكل والصعوبات، وحتى نلبي هذين النوعين من الاقتصاديات سنتطرق إلى طبيعة وسمات النظام الضريبي الملائم لكل نوع.

ثانياً: سمات ونماذج الاقتصاديات والنظم الضريبية في الدول النامية: يرتبط النظام الضريبي في الدول النامية ارتباطاً وثيقاً بواقعها الاقتصادي، حيث أن مشكلة الاقتصاديات النامية تكمن في عدم وجود جهاز إنتاجي كفيل بتحقيق التنمية، لذا لا بد من أن يعمل النظام الضريبي في الدول النامية، على دعم سياسة التنمية بالمساهمة في تعبئة الموارد الوطنية، وتوجيهها للتنمية وهو ما يتطلب العمل على الحد من الإستهلاك، وتوفير المدخرات الضرورية لتمويل المشاريع الإستثمارية، وتشجيع الإستثمارات الخاصة بإعفاؤها جزئياً أو كلياً من

الضرائب ن الى جانب حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية وذلك برفع الرسوم الجمركية على الصناعات الأجنبية المشابهة⁽⁴⁾.

1-سمات إقتصاديات الدول النامية: تتسم إقتصاديات الدول النامية بسمات عامة، بالرغم من الاختلاف فيما بينها من حيث مستوى الدخل الفردي، طبيعة هياكلها الإقتصادية والإجتماعية، ومن حيث تنوع مواردها المادية والبشرية ويمكن تلخيصها فيما يلي⁽⁵⁾:

*انخفاض الدخل الفردي مقارنة بالدول المتقدمة، وضعف نسبة الإدخار الوطني للناتج المحلي، مما يعكس عجزا في الموازنة العامة للحكومة ويسبب عجزا في ميزان مدفوعاتها. وضعف القطاع الصناعي وانخفاض الإنتاجية وبدائية طرق الإنتاج والمستوى التقني.

*عدم مرونة الهياكل الإنتاجية نسبيا، حيث أن الزيادة الكبيرة في الطلب الداخلي لا تؤدي الى زيادة حجم الإنتاج بسرعة، لأن الطاقات الإنتاجية ضعيفة، وفي الغالب غير متاحة كما أن اليد العاملة في حاجة الى تدريب وتكوين. زيادة على ذلك فإن غالبية الدول النامية يسيطر القطاع الزراعي على بنيتها الإقتصادية.

*الإعتماد على التجارة الخارجية، حيث يحتل تصدير المواد الأولية في الدول النامية مركز الصدارة في هيكلاها الإقتصادي، وبذلك تعتبر المصدر الرئيسي للدخل الوطني، كما يعد تصدير المواد الأولية مجالا من مجالات الإستقطاع الضريبي، بحيث تصبح الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم المفروضة على القطاع الخارجي، مصدرا أساسيا للإيرادات العامة⁽⁶⁾.

كما تتسم أيضا إقتصاديات الدول النامية بتعاملها مع بعض القطاعات التي يصعب فرض ضرائب عليها، كالأعمال التجارية الصغيرة بما في ذلك صغار المزارعين وأصحاب المهن الحرفية خاصة في حالة ضعف الإدارة، الى جانب عدم التزام المكلفين، كما أن الإقتصاد الغير الرسمي منتشر بكثرة في البلدان النامية، حيث يمكن أن يصل الى 40% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط وحوالي 60% في بلدان كثيرة، كما تتميز بقلّة الوعي الضريبي لدى مواطنيها وهو ما يؤدي الى التهرب الضريبي⁽⁷⁾.

2-سمات النظام الضريبي في الدول النامية: يتسم النظام الضريبي في الدول النامية بجملة من الخصائص نوجزها فيما يلي:

ارتفاع الأهمية النسبية للضرائب غير المباشرة: يعتمد النظام الضريبي في الدول النامية على الضرائب غير المباشرة بنسبة كبيرة، حيث تعتبر المصدر الرئيسي للإيرادات العامة في هذه الدول، حيث فرضت طبيعة البنيان الإقتصادي لهذه البلدان، الإعتماد عليها، كالضرائب على الإستهلاك والتصدير والإستيراد دون الإعتماد على الضرائب المباشرة كالضرائب على الدخل والثروة، وذلك نظرا لانخفاض الدخل الفردي⁽⁸⁾. وكمثال عن الدول النامية التي تساهم الضرائب غير المباشرة في نظامها الضريبي نجد أن النظام الضريبي التونسي، يتشكل مما نسبته 54.3% من الضرائب غير المباشرة مقابل 15.5% كضرائب مباشرة سنة 1996، وحافظ الهيكل الضريبي على ارتفاع نسبة مساهمة الضرائب غير المباشرة حيث قدرت نسبتها بـ 59.1% سنة 2012 مقابل 40.9% كضرائب مباشرة، أما ما هو متوقع في قانون المالية لتونس لسنة 2014 فإن نسبة مساهمة الضرائب الغير مباشرة يكون في حدود 56.8%، مقابل نسبة مساهمة تقدر بـ 43.2% كضرائب مباشرة⁽⁹⁾.

* ومن خلال ماسبق نستنتج ميزة أخرى للنظم الضريبية في الدول النامية ألا وهي انخفاض الأهمية النسبية للضرائب المباشرة، بكل أنواعها ونخص بالذكر الضرائب التصاعدية، والتي تعتبر من بين الضرائب العادلة إلا أنها تكاد تنعدم في النظم الضريبية للدول النامية، وهذا أمر منطقي حيث أن الضرائب المباشرة تعتمد أساسا على الدخل والثروة، وهذا ما تتسم به الإقتصاديات النامية من انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي، ويبين الجدول 01 مستويات الناتج المحلي الإجمالي لعدد من الدول النامية، ويبين الجدول إختلاف مستويات الناتج المحلي الإجمالي فنجد دول المغرب العربي كتونس والمغرب والجزائر تتباين فيها مستويات الناتج حيث نجد الجزائر أعلى هذه الدول

من حيث الناتج، فنجد الناتج المحلي في الجزائر يفوق الناتج المحلي لتونس لسنة 2012 بضعفين ويفوقه بحوالي 120 مليار دولار، في حين أن الناتج المحلي الجزائري يفوق المغربي بأربعة أضعاف.

ويعتبار الدول العربية من بين الدول النامية، وبغض النظر عن انخفاض مستويات الناتج في الدول النامية، فما هو جدير بالذكر هو إرتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية مجتمعة قد بلغ 15.5% سنة 2010 مقابل 18% سنة 2011⁽¹⁰⁾، كما سجل أيضا نمواً محدوداً سنة 2013 حيث ارتفع مما يقارب: 2633.5 مليار دولار عام 2012 إلى ما يعادل 2734.1 مليار دولار سنة 2013⁽¹¹⁾.

إلا أن محور اهتمامنا هنا ليس التباين في الناتج فيما بين الدول النامية، ولكن التباين في الناتج فيما بين الدول النامية والدول المتقدمة، فلو أخذنا الناتج المحلي الإجمالي لدولة متقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية لسنة 2013 الذي عادل 16768,05 مليار دولار، لوجدناه يفوق الناتج المحلي للدول العربية مجتمعة لنفس السنة بأضعاف مضاعفة.

وهو ما يؤكد انخفاض أهمية الضرائب التصاعدية، والتي تعد من بين الضرائب المباشرة على الدخل نظراً لأن هذه الدول تنسم بانخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بما يحصل عليه الفرد في الدول المتقدمة، وهو ما يجعل غالبية دخول أفراد المجتمع النامي لا تتجاوز حد الإعفاء الضريبي. بمعنى أن غالبية دخول الأفراد معفاة من الضريبة لأنها لم تتجاوز ما هو محدد من إعفاء. وعليه فإن سبب انخفاض الضرائب التصاعدية ناتج عن انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والجدول رقم 02 يبين انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول النامية.

من خلال تحليلنا للجدول 02 أعلاه نلاحظ تدني مستويات متوسط نصيب الفرد من الناتج لدول شمال إفريقيا، كما نلاحظ أيضاً تباين واضح في مستويات الدخل بين الدول النامية "الدول العربية" حيث نجد، أن متوسط نصيب الفرد من الناتج للدول المصدرة للنفط يفوق أضعافاً مضاعفة، نظيره في الدول غير النفطية، وأحياناً نجد هذا التباين فيما بين الدول النفطية فيما بينها، فعلى سبيل المثال نجد متوسط نصيب الفرد من الناتج في قطر يفوق نظيره في الجزائر بحوالي 19 مرة، وذلك لعدة أسباب لعل أهمها الكثافة السكانية. حيث يبلغ تعداد سكان قطر حوالي 1.8 مليون نسمة، في حين يبلغ تعداد سكان الجزائر 38.2 مليون نسمة.

لذا وجب عدم الإنسياق وراء ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج في الدول النفطية، لأنها تعتبر دولاً نامية وهذا الإرتفاع لا يعكس مستوى التقدم والرفق الإقتصادي، بل ذلك راجع إلى وفرة في الموارد البترولية، وما كان إدراجنا للدول النفطية المرتفعة الدخل إلا لإيضاح أنها دول نامية غير أنها تتمتع بدخول مرتفعة نظراً لما سبق ذكره. كما أنه لا يفوتنا أن نشير إلى الإرتفاع الذي سجله متوسط نصيب الفرد العربي من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة، حيث ارتفع من 5842 دولار سنة 2010 إلى 6731 دولار سنة 2011⁽¹²⁾، وشهد أيضاً إرتفاعاً طفيفاً للدول العربية كمجموعة باستثناء كل من سوريا وليبيا لظروف وتقلبات سياسية، حيث ارتفع من 7998 دولار سنة 2012 إلى 8109 دولار سنة 2013⁽¹³⁾.

ضعف الحصيلة الضريبية: من الطبيعي أن تنخفض الحصيلة الضريبية في الدول النامية.

إذ تتميز هذه الدول بانخفاض معدل الإقتطاع الضريبي حيث أنه لا يتجاوز في غالبية هذه الدول 25%، بينما نجده في الدول المتقدمة يصل أحياناً إلى 50%، وتفسير ذلك في نظر العديد من المفكرين مردّه تدرّج المستوى المعيشي للسكان وذلك نظراً لانخفاض دخولهم⁽¹⁴⁾. ومثال ذلك انخفاض وركود ضريبة الدخل الشخصي في الدول النامية، حيث أنه منذ أوائل الثمانينات من القرن الماضي، كانت حصيلة ضريبة الدخل الشخصي تتراوح بين 1%-3% من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية، مقارنة بنسبة تتراوح بين 9%-11% بالدول المتقدمة⁽¹⁵⁾.

انخفاض كفاءة الجهاز الإداري الضريبي: تعاني غالبية الدول النامية بشكل عام، من عدم توفرها على أجهزة إدارية ذات كفاءة عالية لتطبيق قوانين وإجراءات أي نظام ضريبي، إذ يتطلب ذلك جهاز إداري على قدر عال من الكفاءة⁽¹⁶⁾.

ثالثاً: سمات النظام الضريبي في الدول المتقدمة: يعكس النظام الضريبي في الدول المتقدمة مدى تطورها وتقدمها الإقتصادي، لذا فهي تلعب دوراً مؤثراً وفاعلاً في إطار سياستها المالية، وهي على عكس الدول النامية، فهي تمتلك اقتصاداً متنوعاً يضم قطاعاً صناعياً ضخماً كافٍ لاستغلال المورد المتاحة، وقبل الحديث عن سمات النظم الضريبية في الدول النامية سوف نتطرق إلى أهم مميزات الإقتصاديات المتقدمة.

1- سمات إقتصاديات الدول المتقدمة: يحتل القطاع الخاص أهمية كبيرة في إقتصاديات الدول المتقدمة حيث تعود ملكية وسائل الإنتاج للأفراد، ونجد قطاع التصنيع أيضاً يلعب دوراً مهماً في تزايد الإنتاجية وتضاعف حجم المبادلات، وبالتالي تتعدد مصادر الدخل، وتنتشر المؤسسات الخاصة وهو ما يفتح المجال أمام تنوع مصادر الضرائب كضرائب الدخل ورأس المال وبالتالي زيادة الأوعية الضريبية، وتتميز إقتصاديات الدول المتقدمة بما يلي:

*** في الدول المتقدمة** تزداد الأهمية النسبية للقطاع الصناعي والخدمي مما يتيح للدولة مجالاً واسعاً لتحقيق معدل إستقطاع ضريبي مرتفع،⁽¹⁷⁾ بالإضافة إلى القطاعين السابقين فتظهر أيضاً أهمية القطاع الزراعي في بعض الدول بالرغم من تقدمها ورقبيتها إقتصادياً.

الارتفاع في مستويات الناتج المحلي الإجمالي: تتميز مستويات الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة بالارتفاع، وذلك لامتلاكها جهازاً إنتاجياً كبيراً، والجدول 03 يبين مستويات من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة من الدول المتقدمة، من خلال المعطيات في الجدول يتبين بأن الناتج المحلي الإجمالي مرتفع بالدول المتقدمة حيث بلغ الناتج للسنة دول الأكثر تقدماً مجتمعة حوالي 31959,73 مليار دولار سنة 2013، بينما بلغ الناتج لدول منظمة OCDE في نفس السنة حوالي 47765,45 مليار دولار أي أن الدول الستة المتقدمة تساهم في الناتج المحلي الإجمالي لدول المنظمة بنسبة 66.90%. بينما تساهم باقي الدول الأخرى 33.1% مجتمعة، في حين نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها تساهم في الناتج المحلي الإجمالي لدول المنظمة بنسبة 35.1%. والشكل الآتي يبين مساهمة الدول المتقدمة، وكذا الدول الأخرى للمنظمة في الناتج المحلي الإجمالي لكل دول المنظمة لسنة 2013 وهو أثر توضيحي في الشكل 01، كما أنه ومن خلال تحليلنا للجدول 03 ولنواتج هذه الدول نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أعلى الدول من حيث الناتج، كما أنها تساهم في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2013 للدول الستة مجتمعة بنسبة 52,46% وهي نسبة مميزة تدل على قوة هذا البلد إقتصادياً، تليها اليابان بنسبة مساهمة تقدر بـ 14,43%، ثم ألمانيا بنسبة 11,07%، ورابعاً فرنسا بنسبة تقدر بـ 7,74%، وبعدها المملكة المتحدة بنسبة مساهمة تقدر بـ 7,67%، وأخيراً إيطاليا بنسبة تقدر بـ 6,61%، والشكل رقم 02 يوضح ذلك، استنتاجاً من الشكل 02 يتبين أن الدول المتقدمة تتميز بالارتفاع في مستويات الناتج وذلك راجع إلى تمتعها ببنى تحتية، وجهاز إنتاجي ضخم على عكس الدول النامية، كما أنه وباعتبار الدول العربية من بين الدول النامية، فإن الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة قدر بحوالي 2734.1 مليار دولار سنة 2013 في حين نجد أن الناتج المحلي لأمریکا لوحدها لنفس السنة يقدر بـ 16768,05 مليار دولار.

ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: تتميز الدول المتقدمة بارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عكس ما يتميز به هذا المؤشر بالإنخفاض في الدول النامية، نظراً لامتلاكها لاقتصاد متنوع وهو الشيء الذي يضمن لهذه الدول أوعية ضريبية متعددة ومتنوعة للضرائب على الدخل والجدول 04 يوضح مستويات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة من الدول المتقدمة، من خلال معطيات الجدول 04، نلاحظ أن مستويات نصيب الفرد من الناتج في الدول المتقدمة مرتفعة مقارنة بالدول النامية، وبالرغم من ذلك نجد تبايناً في مستويات الناتج المحلي فيما بينها حيث نجد الولايات المتحدة الأمريكية في الصدارة من حيث ارتفاع متوسط نصيب الفرد فيها سنة 2013، ثم ألمانيا، ثم المملكة المتحدة، تليها فرنسا واليابان وإيطاليا تالياً.

2- سمات النظام الضريبي في الدول المتقدمة:

إن النظام الضريبي يتأثر بمظاهر التخلف أو التقدم الإقتصادي، فهي التي تحدد مكوناته، وعليه فإن النظام الضريبي الملائم للدول المتقدمة يركز على أسس تتحدد وفقا للمتغيرات الدورية التي تمر بها الدول المتقدمة، إذ أن هذه الأسس لابد من أن تختلف من مراحل البطالة "الإنكماش" الى مراحل التضخم "الانتعاش"، ويهدف النظام الضريبي الى العمل على ضمان الطلب الكلي الفعلي اللازم لتحقيق التشغيل الكامل دون أن يؤدي إلى التضخم، كما أنه من بين خصائص هذه الدول هو أنها تزخر بإقتصاد متنوع وهو ما يتيح للدولة أوعية ضريبية كثيرة ومتنوعة⁽¹⁸⁾، وعموما يتسم النظام الضريبي في الدول المتقدمة بجملة من الخصائص نوجزها فيمايلي:

*** زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية:** إن النظام الضريبي يتأثر بنسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية، حيث أنه تزيد مساهمة القطاعين الصناعي والخدمي في الدول المتقدمة⁽¹⁹⁾.

*** ارتفاع حصة الإيرادات الضريبية:** تتسم النظم الضريبية في الدول المتقدمة بارتفاع حصيلتها الضريبية وذلك نظرا لإعتمادها على مختلف أنواع الضرائب، ولأنها تمتلك جهازا إنتاجيا(صناعي وخدمي) وماليا ضخما، ويمكن توضيح تطور نسبة الإيرادات الضريبية الى الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة من الدول المتقدمة من خلال الجدول رقم 05، من خلال معطياته نلاحظ أن الإيرادات الضريبية تعتبر من بين أهم بين أهم مصادر الإيرادات العامة للدول المتقدمة، وتعتبر هذه النسب مرتفعة وهذا إن دل على شيء إنما يدل على الارتفاع في مستويات الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول وكذا ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج، حيث بلغت نسبة متوسط الإيرادات الضريبية الى الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة الستة سنة 2000 نسبة 34.95 %، أما السنوات التي تلتها فتراوحت النسبة ما بين 33 % و 35 % الى أن وصلت الى 35.28 % سنة 2013.

*** زيادة الأهمية النسبية للضرائب المباشرة:** على عكس الدول النامية فإن الدول المتقدمة تعتمد على الضرائب المباشرة، نظرها لكونها دولا متقدمة تمتلك قطاعا صناعيا كبيرا، ونظراً لارتفاع الدخل الوطني وكذا ارتفاع مستويات متوسط نصيب الفرد منه، وتوسيع نطاق القطاعات الحديثة، وانكماش الإقتصاد غير الرسمي، كلها عوامل تؤدي إلى اتساع الاوعية الضريبية وتدعيم قدرات هذه الدول زيادة الإيرادات الضريبية.

*** اتساع مجال فرض الضرائب التصاعدية:** إن الشيء الذي جعل الضرائب المباشرة تزداد أهمية هو أن غالبية دخول أفراد المجتمع المتقدم تتجاوز حد الإعفاء الضريبي، بحيث ان الدخل الباقي بعد دفع الضرائب يسمح بمستوى معيشي ملائم لظروف المجتمع⁽²⁰⁾.

*** انخفاض الأهمية النسبية للضرائب غير المباشرة:** إن الضرائب المباشرة تشكل في الدول المتقدمة نسبة كبيرة من إجمالي الضرائب كما تمثل نسبة كبيرة أيضا من الدخل الوطني، إلا أن الضرائب غير المباشرة في تزايد مستمر في السنوات الأخيرة وذلك نظرا لإعتماد الرسم على القيمة المضافة في بعض الدول، كفرنسا التي تعتمد في هيكلها الضريبي على الضرائب على الدخل والرسم على القيمة المضافة⁽²¹⁾.

*** مرونة النظام الضريبي:** النظام الضريبي يعكس مجموعة من التطورات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية في الدولة، وعليه يجب أن يكون على قدر معين من المرونة بالقدر الذي يسمح بإستمراره كعنصر فعال ومتطور من عناصر السياسة الاقتصادية⁽²²⁾، ومنه فإن تطور النظم الضريبية مرتبط بمدى ما تنسجم به من مرونة مرتفعة تعكس الواقع السياسي والإقتصادي والإجتماعي.

خاتمة: خالصنا في دراستنا إلى أن النظام الضريبي هو مجموعة من القواعد والإجراءات التي تحددها الدولة والرامية الى تحصيل إيرادات مالية ويكون ذلك بداية من الربط والتشريع الى التحصيل، والنظام الضريبي ماهو إلا ترجمة عملية للسياسة الضريبية، كما أن أهدافه تطورت بتطور دور الدولة، حيث انتقلت من الهدف التقليدي والمتمثل في الهدف المالي إلى أهداف أخرى إجتماعية، سياسية، وما يجب الإشارة إليه هو أن النظام الضريبي في الدول المتقدمة يختلف عما هو عليه في الدول النامية، حيث نجد الأولى تعتمد على جهاز إنتاجي ضخم يستلزم

بالضرورة وجود وعاء ضريبي كبير يضمن لها وفرة في الحصيلة الضريبية، عكس ما هو عليه الحال في الدول النامية التي تفتقر الى جهاز صناعي كفيل بتحقيق التنمية وبالتالي قلة الحصيلة الضريبية بسبب قلة الوعاء الضريبي.

قائمة الجداول:

الجدول رقم 01: الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية لبعض الدول النامية لفترة 2000-2013 / الوحدة : مليار دولار أمريكي

الدول السنوات	الجزائر	المغرب	تونس	مصر	الكويت	تشيلي**
*2000	54,8	36,958	21,459	99,590	37,714	147
*2001	54,71	37,766	22,14	97,367	34,906	155
*2002	56,8	40,474	25,446	85,180	38,129	162
*2003	67,9	49,819	27,469	81,135	47,869	171
*2004	85,34	56,948	31,181	87,623	59,439	188
2005	103,1	59,524	32,256	89,528	80,799	206
2006	117,028	65,64	34,420	107,378	101,574	254,6
2007	134,8	75,224	38,954	130,367	114,565	277,3
2008	171,0	88,88	44,781	162,464	147,540	273,7
2009	137,212	90,553	43,433	188,489	105,993	273,2
2010	161,2	90,714	44,017	218,387	119,835	310,7
2011	199,4	99,274	45,940	235,446	160,627	348,8
2012	207,8	96,187	45,241	262,214	183,239	370
2013	225,933	105,333	47,111	271,433	175,837	386,6

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على :

* صندوق النقد العربي ، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية ، العدد 31 ، 2011، ص 11

** - OCDE 2014, Panorama des comptes nationaux , édition OCDE, 2014, P 23

** - OCDE 2015, Panorama des comptes nationaux , édition OCDE, 2015, P 8

- صندوق النقد العربي ، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية ، 2015، ص 11

الجدول رقم 02: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول النامية لفترة 2004-2013/ الوحدة : دولار أمريكي

الدول السنوات	الجزائر	المغرب	تونس	مصر	قطر	السعودية
2004	2679,4	1891,6	3168,8	1301,7	44074,7	11387,8
2005	3132,3	1972,8	3216,2	1265,4	49150,5	14068,6
2006	3495,4	2151,7	3398,5	1487,0	58372,4	15604,6
2007	3954,6	2438,4	3809,6	1770,2	65445,0	16666,8
2008	4943,6	2849,2	4335,4	2159,6	79606,1	20157,3
2009	3890,6	2870,8	4162,7	2450,3	59669,4	16095,2
2010	4479,4	2844,2	4171,8	2775,5	72957,6	19113,0
2011	5428,0	3078,7	4306,6	2923,9	97983,1	23594,1
2012	5453,0	2950,8	4197,6	3176,4	106055,0	25138,9
2013	5910,0	3196,4	4324,9	3207,5	110628,4	24953,3

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على : صندوق النقد العربي ، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية ، 2015، ص 13

الجدول رقم 03: الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية لبعض الدول المتقدمة لفترة 2000-2013 / الوحدة : مليار دولار أمريكي

الدول السنوات	ألمانيا	الو . م . أ	فرنسا	اليابان	المملكة المتحدة	إيطاليا
2000	2186,83	10284,78	1582,45	3290,08	1610,12	1517,96
2001	2279,43	10621,83	1682,48	3377,02	1695,91	1609,59
2002	2342,44	10977,52	1761,67	3471,74	1779,99	1592,53
2003	2419,86	11510,67	1748,5	3568,59	1860,37	1631,8
2004	2530,12	12274,93	1820,7	3753,28	1985,21	1660,86
2005	2650,69	13093,72	1911,11	3889,5	2085,38	1719,74
2006	2855,8	13855,89	2054,15	4064,56	2241,17	1859,91
2007	3022,1	14477,63	2178,97	4264,21	2294,88	1971,19
2008	3151,63	14718,59	2262,26	4289,49	2333,40	2069,98
2009	3036,13	14418,74	2252,36	4079,24	2259,75	2019,3
2010	3234,54	14964,3	2332,31	4321,15	2254,57	2057,88
2011	3442,03	15517,93	2438,94	4386,15	2312,08	2131,8
2012	3500,33	16163,15	2450,3	4540,94	2381,5	2115,14
2013	3539,32	16768,05	2474,88	4612,63	2452,15	2112,7

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على : <http://stats.oecd.org> panorama des comptes nationaux, consulté le 13/07/2015 à 18h:50

الجدول 4: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول المتقدمة للفترة 2004-2013 الوحدة : دولار أمريكي

الدول السنوات	ألمانيا	الو . م . أ	فرنسا	اليابان	المملكة المتحدة	إيطاليا
*2004	29671	41864	28172	29384	32032	27516
*2005	31117	44242	29554	30446	33318	28280
2006	34672	46369	32311	31795	36845	31832
2007	36737	47987	34064	33319	37425	33531
2008	38378	48330	35170	33500	37743	34941
2009	37082	46930	34837	31861	36295	33893
2010	39563	48307	35896	33748	35924	34396
2011	42089	49732	37350	34312	36534	35494
2012	42730	51435	37347	35601	37383	35334
2013	43108	52985	37556	36225	38256	35041

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على:

*OCDE 2014,Panorama des comptes nationaux ,édition OCDE, 2014,P 27

OCDE 2015,Panorama des comptes nationaux ,édition OCDE, 2015,P 10

الجدول 05 :نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالدول المتقدمة للفترة الممتدة من 2000-2013

الدول السنوات	ألمانيا	الو . م . أ	فرنسا	اليابان	المملكة المتحدة	إيطاليا	المتوسط
2000	36.3	28.4	43.1	26.6	34.7	40.6	34.95
2001	35.1	27.4	42.7	26.8	34.7	40.3	34.5
2002	34.4	25.1	42.1	25.8	33.3	39.7	33.4
2003	34.7	24.6	42	25.3	32.9	40.1	33.26
2004	33.9	24.7	42.2	26.1	33.4	39.3	33.26
2005	33.9	26.1	42.8	27.3	33.8	39.1	33.83
2006	34.5	26.8	43.1	28.1	34.4	40.1	34.5
2007	34.9	26.9	42.4	28.5	34.1	41.7	34.75
2008	35.3	25.4	42.2	28.5	34	41.5	34.48
2009	36.1	23.3	41.3	27	32.3	41.9	33.65
2010	35	23.7	41.6	27.6	32.8	41.5	33.7
2011	35.7	24	42.9	28.6	33.6	41.4	34.36
2012	36.5	24.4	44	29.5	33	42.7	35.01
2013	36.7	25.4	45	29.5	32.5	42.6	35.28

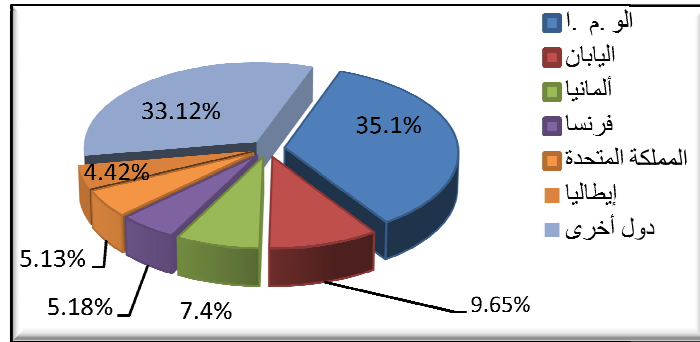
- www.oecd.org

<http://www.compareyourcountry.org/>

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على: recettes fiscale
consultée:05/07/2014

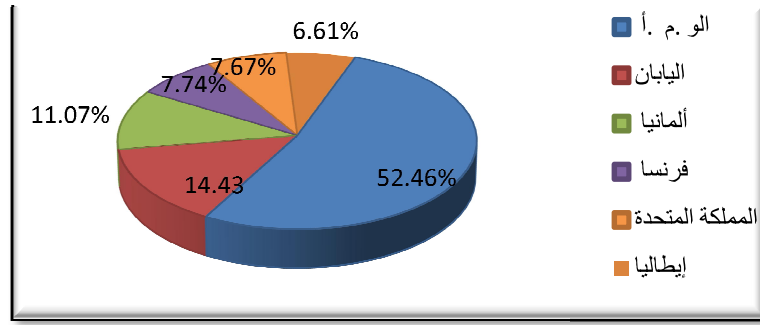
قائمة الأشكال:

الشكل رقم 01:مساهمة دول منظمة OCDE في مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول المنظمة لسنة 2013



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول 03

الشكل رقم 02: مساهمة كل دولة في مجموع الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة الستة لسنة 2013



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول 03

قائمة المراجع والمصادر

- 1- يونس أحمد البطريق، **النظم الضريبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001 ص 19
- 2- سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب ألعشماوي، **النظم الضريبية**، مدخل تحليلي تطبيقي، الإسكندرية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ص 13
- 3- سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب ألعشماوي، **النظم الضريبية**، مدخل تحليلي تطبيقي، مرجع سبق ذكره، ص 15
- 4- رفعت المحجوب، مرجع سبق ذكره، ص 449
- 5- محمد خالد المهدي، **دور الضريبة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع حالات تطبيقية في التشريع الضريبي المقارن**، مرجع سبق ذكره، ص 267
- 6- يونس أحمد البطريق، **النظم الضريبية**، مرجع سبق ذكره، ص 200
- 7- صندوق النقد الدولي، **تعبئة الإيرادات في البلدان النامية**، من إعداد إدارة شؤون المالية العامة 2011/01/26 ص 10
www.imf.org consulté le 11/06/2013 à 16h.00
- 8- رفعت المحجوب، "المالية العامة"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1983، ص 450
- 9- عبد الجليل البدوي، **حالة الأنظمة الضريبية**، مصر-تونس، سلسلة أوراق بحثية، الطبعة الأولى، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت لبنان، أوت 2014، ص 60، ص 61
- 10- صندوق النقد العربي، **نظرة عامة على إقتصاديات الدول العربية خلال 2011**، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2012، ص 4
- 11- صندوق النقد العربي، **نظرة عامة على إقتصاديات الدول العربية خلال 2013**، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2014، ص 4
- 12- صندوق النقد العربي، **نظرة عامة على إقتصاديات الدول العربية خلال 2011**، مرجع سبق ذكره، ص 4
- 13- صندوق النقد العربي، **نظرة عامة على إقتصاديات الدول العربية خلال 2013**، مرجع سبق ذكره، ص 4
- 14- عبد الله الصعيدي، **الضرائب والتنمية**، دراسة لدور الضرائب على الدخل في تمويل الإنفاق العام بمصر، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، بدون سنة نشر، ص 50، ص 51
- 15- صندوق النقد الدولي، **تعبئة الإيرادات في البلدان النامية**، مرجع سبق ذكره، ص 41
- 16- محمد طاقه، هدى الغراوي، **إقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة، للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2010، ص 129
- 17- عبد العزيز علي السوداني، **البناء الضريبي**، مدخل تحليل النظم، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ص 151
- 18- رفعت المحجوب، مرجع سبق ذكره، ص 450
- 19- عبد العزيز علي السوداني، مرجع سبق ذكره، ص 151
- 20- عبد العزيز علي السوداني، مرجع سبق ذكره، ص 154
- 21- رفعت المحجوب، مرجع سبق ذكره، ص 457
- 22- يونس أحمد البطريق، **النظم الضريبية**، مرجع سبق ذكره، ص 146